المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

خريطة السيطرة في شمال شرق سورية ومستقبل الوجود العربي فيها

عبد الناصر العايد | يناير 2018

خريطة السيطرة في شمال شرق سورية ومستقبل الوجود العربي فيها

سلسلة: تقييم حالة

عبد الناصر العايد | يناير 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
منطقة غنية وسكان مهمشون تاريخيًا	1
خريطة السيطرة في منطقة شمال شرق سورية	3
إدارة السيطرة والنفوذ	4
طموحات الأطراف المتداخلة	7
حال الكتلة العربية في شمال سورية	9

مقدمة

أفضت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، في الربع الأخير من عام 2017، إلى اقتسام منطقة شمال شرق سورية بين القوى المتصارعة فيها. وفي الوقت الذي يعكف كل طرف على تنفيذ مخططاته ومشاريعه في مناطق نفوذه، تتمزق الكتلة العربية، صاحبة الأرض تاريخيًّا، والتي تعدّ أكثر من ثلثي عدد السكان، بين مناطق النفوذ، فاقدةً الرؤية والفاعلية والوحدة، بعد أن كانت نوعًا من المجتمعات المتماسكة.

منطقة غنية وسكان مهمشون تاريخيًا

تشمل منطقة شمال شرق سورية محافظات دير الزور والرقة والحسكة، وريفي حلب الجنوبي والشرقي، وتزيد مساحتها على 40 في المئة من مساحة سورية[1]، ويشكّل سكانها أكثر من 18 في المئة من سكان البلاد[2].

وقبيل الثورة، كانت منطقة شمال شرق سورية ترفد الاقتصاد السوري بنحو نصف موارده، ففيها "42% من المساحة القابلة للزراعة، وتنتج 58% من إجمالي محصول القمح، و78% من إنتاج محصول القطن و72% من محصول الذرة الصفراء، وتضم نحو 41% من عدد رؤوس الأغنام نسبة إلى كامل القطيع السوري، وتنتج آبار النفط فيها 360 برميلًا يوميًا، أي نحو 95% من كامل الإنتاج السوري"[3].

---

[1] تبلغ مساحة دير الزور 33.060 ألف كم²، والحسكة 23.334 ألف كم²، والرقة 19.616 ألف كم²؛ والمساحة الإجمالية لسورية 185.180 ألف كم².

[2] بلغ تعدادهم 24504 آلاف نسمة، وفق المكتب المركزي للإحصاء في مطلع سنة 2011، منهم 1692 ألفًا في محافظة دير الزور، و1008 آلاف في الرقة، و1604 آلاف في الحسكة. ولمزيد التفاصيل، انظر: "السكان السوريون حسب الجنس والمحافظة وفق سجلات الأحوال المدنية في 2011/1/1 (بالألف)"، موقع المكتب المركزي للإحصاء، شوهد في 2018/1/30، في: http://bit.ly/2DJHTqL

[3] زياد غصن، "الجزيرة السورية: من يمكن أن يلوم الفقراء؟"، موقع الأخبار، 2014/5/16، شوهد في 2018/1/30، في: http://bit.ly/2GutkcA

وعلى الرغم من ثرائها الذي يجعل منها حقيقة "سورية الغنية"، فإن سكانها عانوا أسوأ الأوضاع في البلاد؛ ووفقًا لتقرير (الفقر في سورية 1996–2004) فإن "المناطق الشمالية الشرقية سواء كانت ريفية أو حضرية، شهدت أعلى معدلات الفقر، سواء من حيث انتشاره أو من حيث شدته أو عمقه". و"الفقر المدقع يزداد في الإقليم الشمالي الشرقي أربع مرات عن الإقليم الساحلي"، وترتفع معدلاته "في المناطق الريفية في الشمال الشرقي ويزداد عمقه وشدته، إذ تبلغ نسبة الفقراء 35.8%"[4].

وقد تفاقم الوضع سوءًا بعد تولي بشار الأسد السلطة؛ إذ تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الفقر الإجمالي في هذه المنطقة بعد أول قرار لرفع سعر مادة المازوت عام 2008، "من 39% في تشرين الأول عام 2007 إلى 45.7% في حزيران من عام 2008"[5].

كان التعليم في هذه المنطقة متأخرًا جدًّا، خاصة على المستويين المتوسط والعالي؛ إذ شهدت المنطقة افتتاح أول جامعة (جامعة الفرات في دير الزور) سنة 2006، متأخرة بأكثر من نصف قرن عن المناطق الأخرى. ويقول التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية إن: "نسبة الملمين بالقراءة والكتابة في محافظتي دير الزور والرقة سنة 2004 هي الأدنى في سوريا حيث بلغت فقط 78.8% في دير الزور و78.1% في الرقة" بينما "المعدل الوطني العام بلغ 92.5%". وجاء في تقرير للمكتب المركزي للإحصاء أن "المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية تتصدر لائحة الأميّة، وبلغ أعلى معدل لها في محافظة الرقة حيث وصلت النسبة فيها إلى أكثر من 38%" بينما "المعدل الوطني العام هو 19%"[6].

وخلال الفترة 2005–2010، أطلق الإقليم أوضح إنذار لاقتراب لحظة الانفجار الكبير في سورية، عندما نزح نحو مليون شخص عن ديارهم وقراهم من مناطق شمال شرق سورية ليقطنوا في مخيمات بائسة على تخوم

---

[4] خالد أبو إسماعيل، "الفقر في سورية: 1996–2004"، هبة الليثي (المحققة الرئيسية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حزيران/ يونيو 2005)، شوهد في 2018/1/30، في: http://bit.ly/2BC2Jqj

[5] غصن.

[6] الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في سورية، "التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية 2005"، موقع مرصد نساء سورية، 2006/9/2، شوهد في 2018/1/30، في: http://bit.ly/2noluZ4

المدن الداخلية؛ "بسبب الافتقار إلى أساسيات العيش، الناجم بالدرجة الأولى عن انعدام التنمية، المترافق مع زيادة سكانية ملحوظة"[7]. هذا عدا كون المنطقة مقرًا للحركة المطالبة بالحقوق الكردية، وما نجم عن نشاطها وعن سياسات النظام المضادة من اضطرابات واختلالات.

خريطة السيطرة في منطقة شمال شرق سورية

في مطلع عام 2018 أصبح مشهد السيطرة على النحو التالي:

- تسيطر قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، على مناطق شرق نهر الفرات وشماله، من الحدود التركية إلى الحدود العراقية شرقًا، مع نتوءين في كل من منبج والطبقة، حيث عبرت تلك القوات النهر وبسطت سيطرتها.

- تسيطر قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية على المنطقة الواقعة جنوب نهر الفرات من منبج إلى البوكمال، مع بعض النتوءات شمال النهر عند بلدة حطلة، وتحافظ على وجود لها في مركزَي مدينتَي الحسكة والقامشلي.

- لا يزال تنظيم "داعش" يسيطر، حتى تاريخه، على بلدات شمالي نهر الفرات إلى الشرق من دير الزور، وجيبَين كبيرَين في الصحراء أحدهما شمال النهر على الحدود العراقية، والآخر جنوب النهر بمحاذاة مناطق سيطرة النظام.

- تسيطر قوات درع الفرات المدعومة من تركيا على بلدة جرابلس ونواحيها؛ نقطة دخول نهر الفرات إلى سورية، إضافة إلى منطقة الباب.

- تهيمن الوحدات الكردية على معظم المراكز الحضرية الرئيسة في منطقة شمال شرق سورية، وهي مدن القامشلي والرقة والطبقة ومنبج وتل أبيض وعين العرب وعامودا والدرباسية والشدادي والصور

[7] "مليونا سوري في حالة فقر شديد، وجفاف الجزيرة شرّد أكثر من ثمانين ألف عائلة"، موقع كارثة الجزيرة السورية، 2010/10/7، شوهد في 2018/1/30، في: http://bit.ly/2DYSxNy

والبصيرة وغيرها، في حين تقتسم السيطرة على مدينة الحسكة مع قوات النظام وبعض الميليشيات المحلية التابعة، ويسيطر النظام على مدن دير الزور والميادين والبوكمال.

وتتضمن مناطق سيطرة "قسد" نحو 60 في المئة من آبار النفط والغاز في سورية، إضافة إلى نحو 80 في المئة من المناطق القابلة للزراعة.

إدارة السيطرة والنفوذ

اتبع النظام وحلفاؤه الروس تكتيك الأرض المحروقة في تقدمهم؛ وأدى ذلك، إضافة إلى الخشية من انتقام قوات النظام، إلى فرار معظم السكان إلى مناطق سيطرة "قسد". وغادر الجيل الشاب بغالبيته الساحقة هربًا من التجنيد الإجباري. ولا يوجد الآن في مناطق سيطرة النظام سوى السكان الذين لم يكن لهم أي نشاط سياسي في المراحل السابقة، أو الموالين له أصلًا، والذين تولوا اليوم مهمة ضبط الأمن في مناطقهم؛ فقد تم تعيين عسكري أو قيادي بعثي سابق على رأس مجموعة مسلحة في كل بلدة. وأوكل أمر النواحي الخدمية إلى موظفين سابقين ما زالوا مرتبطين بالنظام أو لا خيار آخر لهم إلا قبول الأمر الواقع. أمّا من الناحية السياسية، فتم اعتماد المرجعيات العشائرية الموالية وقيادات بعثية محليّة ممثلين للسكان، مهمتهم التوسط في عمليات "تسوية الوضع" الذي يؤمّن استسلام معارضين وثوار سابقين. وتشي سياسات النظام عمومًا بعدم اكتراثه للسكان، وقد أعربوا عن رفضهم الجذري له، ولا يهتم سوى بالسيطرة على الأرض ومن يثبت سلطته فيها.

وينصبّ اهتمامه على المراكز الحضرية، ومن غير المحتمل أن يعتني بالمناطق الريفية الشاسعة؛ نظرًا إلى انحسار قدراته، وكم المشاكل المتراكمة في ما بات يعرف بـ "سورية المفيدة" التي يعتمد عليها في تثبيت سلطته.

لم تبدِ القوات الروسية والإيرانية الموجودة في المنطقة بدورها اهتمامًا بالسكان، باستثناء حالة خاصة في بلدة حطلة التي استطاعت إيران تشييع عدد من سكانها نهاية القرن الماضي، وجعلتها مقرًا لدعايتها. وفي بداية الثورة السورية، كان عدد هؤلاء بضع مئات، حاول النظام تسليحهم وتجنيدهم؛ فهاجمتهم فصائل من المنطقة وطردتهم، وقد عبرت الميليشيات الإيرانية نهر الفرات إلى المناطق التي يفترض أنها من حصة "قسد" لتبسط السيطرة على البلدة وتطرد سكانها، وتسلمها لأتباعها.

أمّا الوحدات الكردية، فإنها تدير مناطقها عبر مجموعة كبيرة من المؤسسات؛ على رأسها حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM، المؤلفة من عدة أحزاب كردية أبرزها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD.

وقد أتاح تنظيمُ الأكراد لقواهم السيطرةَ على الكتلة العربية التي تقدر بأكثر من ضعفي عدد الأكراد. وبفضل احتكار إنتاج الثروة النفطية وتوزيعها والمساعدات الدولية وإيرادات الضرائب ومعبر سيمالكا مع العراق، تمكن الأكراد من توفير الموارد اللازمة لإدارة المنطقة وربطها بهم؛ بحيث تسند الوظائف وتقدم الخدمات على نحو يضمن ولاء المستفيدين كاملًا.

أمّا التنظيم العسكري، فقد تمكن بفضل مركزيته من تحقيق المهمات التي تصدى لها؛ ما أقنع القوى الغربية بالاعتماد عليهم في الحرب ضد "داعش". وقدمت لهم الإدارة الأميركية غطاءً عسكريًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، لضمان استمرار المنظومة التي أقاموها في مواجهة خصومهم الإقليميين. مع ذلك، وتحسبًا لجميع الاحتمالات، يحافظ الأكراد على شبكة علاقات بديلة مع كل الأطراف المؤثّرة، ما عدا تركيا.

تتألف مناطق الإدارة الذاتية من ثلاث وحدات إدارية تدعى مقاطعات: هي الجزيرة (القامشلي والحسكة)، والفرات (عين العرب وتل أبيض)، وعفرين والشهباء. ويطمح الأكراد إلى استبدال هذه الإدارة بما يعرف بفدرالية شمال سورية، لتضم بقية المناطق المسيطر عليها؛ وهي منبج والطبقة والرقة ودير الزور.

وتعتمد القيادة الكردية المقاربة التي تدعى "الهرمية من أسفل إلى أعلى" في بناء السلطة في المجتمعات المسيطر عليها، من خلال ثلاث مراحل؛ هي الكومونات للتجمعات السكانية الصغيرة التي قد تصل إلى مستوى شارع واحد فقط، ثمّ مجالس المدن والمقاطعات، ثمّ مجلس الشعوب الديمقراطيّة الذي يعد بمنزلة برلمان، وكان يفترض أن يتم تشكيله في شباط/ فبراير 2018، لكن تم تأجيل ذلك إلى موعد غير مسمّى.

يقود البحث في هيكلية السلطة ومراكزها في منطقة سيطرة الأكراد إلى عشرات المؤسسات والهيئات التي لا يمكن تحديد الفاعل الأساسي بينها، ونحصل على النتيجة ذاتها عند البحث عن الشخصيات البارزة أو صاحبة

النفوذ والتأثير[8] . ويعزو خصوم السلطة الكردية ذلك إلى كون القرار الحقيقي لتلك القوى هو في جبال قنديل (شمال العراق)، مقر القيادة التاريخية لحزب العمال الكردستاني PKK، والتي تنظم وتنسق حراك مختلف هذه المؤسسات عبر وكيلها الحصري حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، بينما يعزو القائمون على تلك المؤسسات عدم وجود سلطة مركزية إلى كون السلطات منبثقة من الشعب وتمثّل فئاته المختلفة.

لا تواجه الإدارة الكردية مشاكل تذكر في مناطق الغالبية الكردية التي تنعم باستقرار نسبي. وينصب اهتمامها اليوم على تنظيم الإدارة في دير الزور والرقة، ذات الغالبية العربية المطلقة. وتلاقي جهودهم الحثيثة في مجال إعادة تأهيل تلك المناطق وتخديمها ارتياحًا لدى السكان العرب الذين تدنت ظروف حياتهم وشروطها إلى درجة الانهيار الكامل.

يكشف النقاش مع السكان المحليين عن رضاهم النسبي عن سلوك القوات الكردية التي لم تمارس عمليات انتقامية واسعة النطاق، أو انتهاكات مثل التي مارسها النظام والميليشيات الإيرانية. كما أن هناك قبولًا لمستوى الإدارة الذي يتميز بالتنظيم والخلو من الفساد، وتخويل أطراف محلية بالصلاحيات الإدارية والخدمية (وجهاء قبليون، ونخب متعلمة)، على الرغم من وضوح الغايات السياسية الكامنة وراء الخدمات والمعونات والتسهيلات المقدمة.

لم تنتهِ عمليات تأهيل حقول نفط شمال دير الزور الغنية، والتي يتوقع أن تعطي الأكراد مزيدًا من القدرة، في حين تستمر عمليات الإنتاج والتوزيع في منطقة الجزيرة العليا بوتائر ثابتة، ويباع قسم كبير من النفط المنتج بأسعار مقبولة للنظام السوري، وفي مناطق سيطرة المعارضة، وتستثمر العوائد على نحو رواتب للعسكريين والموظفين والتخديم، وتحصل قطاعات واسعة من أكراد المنطقة على عوائد مجزية من إيرادات النفط على شكل رواتب، مثل عوائل القتلى في العمليات العسكرية، والأحزاب السياسية المنضوية في تحالف القوى المدنية الديمقراطية (تقدم) والمنخرطين في النقابات والمؤسسات المختلفة. كما يتم توزيع الوقود على كل السكان بأسعار تقل بنحو 70 في المئة عن سعر السوق.

[8] يعتبر كل من سيبان حمو، القائد العام لوحدات حماية الشعب، ومظلوم كوباني قائد قوات "قسد"، وشاهين جيلو (مصطفى عبدي)، أسماءً عسكرية بارزة في المنطقة، لكنّ نفوذهم يقتصر على الوحدات التي يقودونها، ويلاحظ أنهم جميعًا مقاتلون سابقون في حزب العمال الكردستاني PKK، عادوا إلى سورية مع بدء الثورة في عام 2011. وفي القطاع المدني، يوجد قادة لمؤسسات الإدارة مثل آلدار خليل وآسيا عبد الله (الرئيسان المشتركان لحركة المجتمع الديمقراطي) وبدران جيا كرد وفوزة يوسف وإلهام أحمد، لكنهم أيضًا لا يبدون سوى كوادر في المؤسسات التي يديرونها.

طموحات الأطراف المتداخلة

يتطلع النظام إلى استعادة الأراضي الواقعة تحت سلطة الأكراد، حيث الثروات التي لن يتمكن من سد احتياجاته الأساسية من دونها، أو عقد صفقة مع الجارة الكبرى تركيا التي يمكن أن تقايض موقفها المناوئ له بإنهاء مشروع الإقليم الكردي. ومع وجود الحماية الأميركية، يتعذر عليه القيام بعمل عسكري، لكن في إمكانه التلاعب بورقة التناقض القومي العربي – الكردي. وهو لهذا يحتاج إلى العنصر العربي المحلي الذي يتم استقطابه عبر وكلائه الأمنيين والحزبيين. يجري ذلك بالتوازي مع عمل إيراني على المحور ذاته؛ إذ تنشط خلايا تابعة للحرس الثوري في محافظة الحسكة تحديدًا، لإنشاء حاضنة موالية لإيران على هذا الممر الإجباري بين مناطق نفوذها في العراق وسورية؛ وذلك عبر دعم مجموعات عربية وثيقة الارتباط بإيران. ويعتبر مطار القامشلي الذي يسيطر عليه النظام، والذي يضم مقرًا لحزب الله والحرس الثوري، مصدر الدعم والقرار لجماعات كثيرة متباينة. ويُعدّ الحاج جواد، الضابط في الحرس الثوري، المسؤول المباشر عن تمويل مختلف تلك المجموعات وتدريبها، مثل قوات الدفاع الوطني التي يقودها الشيخ محمد الفارس من قبيلة طي التي اصطدمت مع القوات الكردية في عدة مناسبات، وقوات الصناديد من قبيلة شمر التي تتلقى دعمًا من الأكراد، في حين تربط قائدها الشيخ حميدي دهام الجربا بطهران علاقات تاريخية؛ إذ كان يقود إليها وفودًا عشائرية سورية منذ تسعينيات القرن العشرين.

أما موسكو التي تمسك العصا من المنتصف، فهي وإن كانت تعارض تقسيم سورية، فإنها تدعم نظام حكم لامركزي؛ أي إنها تدعم سيادة حليفها الأسد على سورية، في حين تمنح الأكراد مسافة عنه، يخضع مقدارها للتفاوض مع الروس وبضمانتهم. ويتعامل الأكراد إيجابيًّا مع هذا الطرح من دون إقراره. فقد سافر قائد وحدات الحماية سيبان حمو إلى موسكو مؤخرًا تلبية لدعوة وجهتها إليه وزارة الخارجية الروسية، وكانت الوحدات التي يقودها قد شاركت القوات الروسية في غرفة عمليات مشتركة في دير الزور.

تصطدم طموحات الأكراد إلى إرساء سلطة فدرالية تكون لهم فيها اليد العليا في شمال سورية، بالجغرافيا والديموغرافيا؛ ذلك أن معظم الأراضي يشغلها العرب، فضلًا عن أن عدم احتواء هذه المناطق سيتسبب بتقليص المجال الحيوي للمشروع إلى حدود تجعله غير قابل للحياة، ومعاداة العرب الذين يستحيل أن يصنع معهم خط حدود واضح سيجعلهم عرضة لاستنزاف طويل المدى.

الصيغة التي تعمل عليها الإدارة الكردية اليوم هي نوع من العقد الاجتماعي، يقدم فيه الأكراد جزءًا من ثروة المنطقة التي يسيطرون عليها للعرب عبر الخدمات والتوظيف، مقابل الخضوع السياسي، ويتم تأهيل كوادر مدنية وإدارية وسياسية عربية مرتبطة بهم، مع استيعاب لبعض القوى العسكرية، على أن تحافظ كل تلك القوى المستقطبة المدنية والعسكرية على صيغ عشائرية وقبلية تمنع تجمّعها. لكن هذا المسعى الكردي يصطدم أيضًا بالسقف الأميركي الذي يحدد في الحقيقة سقف طموحات الأطراف كافة، وإعلان الإدارة الأميركية مؤخرًا عن تشكيل جيش قوامه 30 ألفًا، لم يلقَ ترحيبًا كبيرًا لدى الأوساط الكردية؛ لأنه يُخضع "قسد" للإدارة الأميركية المباشرة، على الجزء العربي منها على الأقل، ويعيد هيكلتها وفق المتطلبات الأميركية. وتقضي الخطة بتحويل طبيعة هذه القوات من هجومية إلى دفاعية/ أمنية، وتحويل وظيفتها من دحر تنظيم "داعش" إلى حفظ الاستقرار والدفاع في ظروف الحرب "اللامتماثلة". في حين ستتولى قاعدة أميركية كبيرة، يُزمع إنشاؤها بالقرب من حقول نفط دير الزور، المهماتِ الهجوميةَ، والردّ على هجمات مضادة للجهاديين أو وكلاء النظام وإيران. تلحظ خطة إعادة هيكلة القوات التابعة للولايات المتحدة أن تكون قوات الشرطة والأمن في كل منطقة من السكان المحليين، وبإشراف أميركي مباشر في المناطق العربية. بل إن هذه الخطة تشمل القوات الأميركية المتمركزة في غرب العراق الذي يؤلف مع شرق سورية حوضَ النشاط الجهادي الأبرز في المنطقة، والذي تستطيع الإدارة الأميركية، من خلال حلولها فيه، أن تطل على دائرة كاملة من القوى والنزاعات والمصالح الإقليمية، من إسرائيل ولبنان غربًا، إلى تركيا والأكراد شمالًا، إلى العراق وإيران شرقًا، إلى الخليج والأردن جنوبًا. وتستطيع أيضًا الحد من النفوذ الروسي في المنطقة من خلال منع موسكو من فرض حلها أو رؤيتها هناك.

ومن المتوقع أن تصبح الرقة، وليست الحسكة أو القامشلي حيث لا يزال ثمة وجود للنظام وإيران، هي مركز الإدارة الأميركية في المنطقة، ومحور نشاط اقتصادي يستهدف إعادة إعمار ما دمرته قواتها الأميركية هناك، بتمويل سعودي وإماراتي.

لكن الخطط والشعارات الأميركية، من قبيل تحويل تلك المنطقة إلى "نموذج يحتذى في سورية"، يذكّر بشعار "العراق كنموذج يحتذى في الشرق الاوسط"، وبما آل إليه الوضع بعد الغزو الأميركي لهذا البلد، خاصة بوجود

النظامين الإيراني والسوري والجهاديين وغيرهم من القوى المتمرسة بالحرب اللامتماثلة، والتي خربت سابقًا ذلك "النموذج" وحولته إلى كارثة.

تواجه تركيا التي يشغلها خطر قيام كيان كردي في سورية تحديًّا كبيرًا في منطقة شمال شرق سورية؛ ذلك أن الأكراد حتى لو خسروا الغطاء الأميركي لسبب ما، فإن أمامهم طهران وموسكو. لذلك تعمل على إنشاء أدواتها الخاصة للتأثير في تلك المنطقة من الداخل، وهي ترعى نحو مليون مهاجر من منطقة شمال شرق سورية، وتستقطبهم لاستثمارهم لاحقًا عند عودتها أو حتى دفعها إلى العودة إلى ميدان الصراع. وفي إطار إجراء آني تدرب المزيد من المقاتلين من أبناء منطقة شمال شرق سورية، ضمن ما يسمى قوات درع الفرات التي تتألف قوى النخبة فيها من مقاتلين من دير الزور؛ العمق الإستراتيجي العربي للمنطقة.

تحت هذا المشهد، تكمن التنظيمات الجهادية، خاصة "داعش" الذي عاد من شكل الدولة إلى شكل التنظيم السري المتغلغل في الشبكات القبلية في انتظار اللحظة الملائمة؛ ذلك أن حجم الحضور الإيراني في المنطقة لا يسعفها لإطلاق صراع مذهبي، خاصة أن المنطقة لا تعرف هذا النوع من الانقسام؛ لعدم وجود حضور شيعي كبير فيها، واللحظة المنتظرة هي تفجر صراع قومي بين العرب والأكراد، يدخل "داعش" في خطه بإهاب قومي عربي.

حال الكتلة العربية في شمال سورية

وقع على كاهل السكان العرب الجزء الأكبر من عبء الصراعات التي عصفت بمنطقتهم؛ فقد خسرت هذه الكتلة منذ بداية الثورة عشرات الآلاف من أبنائها بين قتيل ومفقود ومعاق نتيجة الأعمال القتالية، ثم تحملت عبء سيطرة "داعش" الذي خرجت منه ممزقة، وهجر المنطقة نحو ثلث عدد السكان، خاصة الجيل الشاب الباحث عن فرصة عيش أفضل.

فقد كانت محافظة دير الزور مركز الإقليم بشريًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، لكنها باتت اليوم الأضعف، بعد شطرها طوليًّا على امتداد نهر الفرات بين النظام و"قسد" و"داعش". ومدينة دير الزور ذاتها مدمرة بنسبة تفوق 70 في المئة، وانزاح مركز المدينة من الأحياء القديمة، حيث النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إلى حي طرفي أنشأه

أبناء الريف قبل ثلاثة عقود. في حين تنقسم ولاءات أبنائها بين الأميركيين والروس والنظام والأكراد والأتراك والإيرانيين والجهاديين. وتتوزع مناطق إقامة أفراد الأسرة الواحدة أحيانًا على جميع مناطق نفوذ هذه القوى، وتمتد إلى تركيا وأوروبا والخليج العربي.

فقبيلة العكيدات على سبيل المثال، والتي تقطن منطقة جغرافية متصلة شرق دير الزور على ضفتي الفرات، وتعد نحو نصف مليون شخص في المحافظة، كانت تتمتع بوحدة اجتماعية متينة، وتحظى بزعامة مطلقة معقودة للشيخ خليل الهفل. لكنّها انقسمت اليوم إلى سكان يقطنون جنوب النهر، تحت سلطة النظام، ويقتسم ولاءهم النظامُ السوري وإيران والروس. وعلى الضفة الأخرى شمال النهر، ينقسم ولاء السكان بين الأكراد والأميركيين و"داعش"، ولكل حيّز زعامة محلية أو أكثر، وتتبع الأميركيين قوتان عسكريتان من تلك المنطقة على الحدود الأردنية هما أسود الشرقية ومغاوير الثورة، بينما يشكّل مقاتلون من الشعيطات عمادَ قوات النخبة التابعة لأحمد الجربا، المتمركزة في مناطق سيطرة الأكراد. ولا يزال عدد كبير من أبناء القبيلة في تنظيم النصرة في إدلب، بينما ينتظم آخرون في فصائل درع الفرات التابعة لتركيا. وفي تركيا أيضًا، يستقر قسم كبير من العائلات وشيوخ ووجهاء من القبيلة، أمّا الناشطون الثوريون والسياسيون والإعلاميون فجلهم هاجر إلى أوروبا، بينما يعيش شيخ القبيلة في الخليج العربي.

تعاني كل الكيانات العشائرية هذا التشتت، مترافقًا مع انهيار اقتصادي؛ إذ لم يعد السكان قادرين على إدامة الدورة الزراعية، وحرمت المنطقة من كل أنواع الدعم الإنساني بسبب هيمنة داعش. وعلى الصعيد التعليمي، منع "داعش" أنواع التعليم الحديث كافة، وقصره على التعليم الديني الذي هو في جوهره دعاية لأيديولوجيته. وثمة اليوم عشرات الآلاف من المراهقين والأطفال الذين لم يعرفوا شيئًا عن العالم، سوى ما تعلموه في كنف التنظيم الذي حرمهم من كل وسائل التواصل والاتصال، من تلفاز وراديو وإنترنت وهاتف.

ليس الوضع الصحي أفضل حالًا، وفي ظل معدلات ولادة عالية تتسم بها المنطقة تاريخيًا، حرم الأطفال من التلقيح ضد الأوبئة والأمراض الخطيرة. وتم الإعلان عن الإصابة بأمراض وبائية كانت قد انقرضت، وأخرى ناجمة عن استنشاق أبخرة النفط الذي كرره "داعش" في عدد هائل من المصافي البدائية المنتشرة في كل مكان، إضافة إلى سموم الذخائر الحربية ومخلفاتها.

تفتقد المنطقة أيضًا أي مكون سياسي، أو شخصيات سياسية فاعلة، تهتم بشؤونها وترعى مصالحها؛ فشيوخ القبائل منفصلون عن تلك القبائل فعليًّا بسبب مواقفهم، مثل نواف البشير شيخ قبيلة البكارة الذي عاد إلى صفوف النظام بينما يقف معظم أبناء قبيلته على الضفة الأخرى، أو إنهم غير مؤثّرين فعليًا في مجتمعاتهم العشائرية. وشبيه بهذا حال الشيخ سالم المسلط، ممثل قبيلة الجبور في الائتلاف الوطني؛ إذ تقع الزعامة الفعلية للقبيلة في يد أبناء عمومته الباقين في الحسكة وسط القبيلة. وهو أيضًا حال أحمد الجربا الذي تدين قبيلته شمر بالمطلق لزعيمها التاريخي حميدي الدهام الهادي الذي يلتف حوله أبناؤها ويسيّر شؤونهم على أرض الواقع في الجزيرة السورية، ولم تحظَ القوة العسكرية الصغيرة التي أنشأها تحت مسمّى قوات النخبة بأي دعم من أبناء قبيلته، واقتصرت على بضع عشرات من أبناء قبيلة أخرى هي الشعيطات، تحافظ من خلالهم على وجود شكلي في قرية أم مدفع جنوب الحسكة من غير فاعلية تذكر.

أمّا ممثلو المنطقة في تشكيلات المعارضة، فقد تم اختيار معظمهم منذ البداية وفق مصالح القوى المهيمنة على المعارضة، وليس وفق تمثيل حقيقي للسكان. ومعظمهم بلا خلفية اجتماعية داعمة، أو ليسوا من المجتمعات الأصلية للمنطقة، وليس لهم أي عمق اجتماعي في النسيج القبلي.

أمّا نخب المنطقة السياسية والثقافية، خاصة تلك التي أفرزتها الثورة، فقد فرت إلى تركيا وأوروبا، منذ أصبحت الهدف الرئيس لـ "داعش" عند سيطرته على مناطقهم. ومن غير المحتمل أن يعودوا إلى مناطقهم، وغالبًا سيستقرون ويذوبون في المجتمعات التي هاجروا إليها.

وإجمالًا، تبدو الكتلة العربية فاقدة لقيادة تمثيلية فعلية، أو تنظيم سياسي/ اجتماعي يعبّر عن مصالحها وتطلعاتها، وينظم شؤونها وأولوياتها، لوقف حالة الانهيار الشامل التي تواجهها.